المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

أثر الثقافـة الوطنيـة على الأزمة السياسية في ليبيا (2011- 2024م)

أ.محمد مفتاح محمد
مُحاضر مُساعد، كُلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية، جامعة درنة، ليبيا.
mohammed.alhasi1993@gmail.com

https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v3i5.22

تاريخ الاستـلام: 2024/12/27 ؛ **تاريخ القبـول:** 2025/01/31 ؛ **تاريخ النشر:** 2025/03/02

المُلخص:

تشهد ليبيا في السنوات الأخيرة أزمة سياسية وأمنية مُعقدة بسبب عدة عوامل داخلية وخارجية، ومن بينها تراجع الثقافة الوطنية لدى الليبيون، الأمر الذي أدى إلى تعدد مظاهر الصراع وأبعاده بين القوى السياسية، ثُم تطور فيما بعد إلى صراع مسلح بين نخب جديدة وأخرى تقليدية وصراع إيديولوجي بين "المجالس التشريعية المنتخبة"، الأمر الذي أفرز معه عددًا من الجماعات المسلحة في قلب المشهد الليبي، بالإضافة إلى المجالس القبلية ذات النفوذ الواسع في مناطقها، والتي أصبحت معادلة صعبة في العملية السياسية الليبية الجديدة، وتمكنت من التأثير في المشهد السياسي والأمني.

من خلال دراسة الأزمة السياسية الليبية يتبين أن مفهوم الثقافة الوطنية لم يعد محددًا بواسطة القوى الوطنية وحدها، كما لم يعد شانًا داخليًا خالصًا، وإنما ظهرت الكثير من الأطراف المعنية بما يجري داخل ليبيا، تتحكم فيها عدد من العوامل مثل: التاريخ المشترك – المصالح الاقتصادية – الجغرافية السياسية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة الوطنية، الأزمة السياسية، تراجع الهوية الليبية، القوى المتصارعة.

Abstract

In recent years Libya has witnessed a complex political and security crisis due to several internal and external factors, including the decline of the national culture of the Libyans, which has led to multiple manifestations and dimensions of the conflict between the political forces, and then developed into a ideological conflict between the "elected legislative councils" in addition to the regional conflict, which produced a number of armed groups in the heart of the Libyan scene, in addition to the tribal councils with wide influence in their regions, which became a difficult equation in the new Libyan political process and were able influence the scene, political and security.

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

Through studying The Libyan political crisis, it becomes clear that the concept of national culture is no longer defined by local national forces alone, nor is it a purely internal matter. Rather, many parties concerned with what is happening inside Libya have emerged, controlled by a number of factors such as/ common history; economic interests; geography political.
Keywords: National culture, Political crisis, Decline of Libyan identity, Conflicting forces.

المبحث الأول: الإطار المنهجي والتأصيل المفاهيمي

(1-1) المُقدمـة:

أُصيبت محاولة التحول الديمُقراطي وتأسيس دولة تحتكم للمؤسسات والقانون بانتكاسة كبيرة، فلم تكُن ليبيا محظوظة باستعمارها الإيطالي الذي دمر النُخب الأهلية ولم تُكون نُخب سياسية حديثة، وبدأ واضحًا أن ليبيا في عهد المملكة لم تحظى بعقد اجتماعي حقيقي يُرسخ لمفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة في البلاد، وهو ما كان غائبًا أيضًا في العهد الطويل للرئيس "القذافي" الذي اختزل الحكم في شخصه، ولم يسعَ إلى إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا خاصة التعليمية والأمنية، مما أدى إلى غياب تام للحياة السياسية بالإضافة إلى تأجيج مفهوم الكراهية بين الأقاليم و القبائل الليبية، وأفرغ البلاد من وجود الكوادر المؤهلة لقيادة ليبيا في المرحلة الانتقالية الصعبة التي تلت سقوط نظامه.

بينت فترة ما بعد ثورة 17/فبراير وضعية ليبيا كبلد غير مستقر وتسوده التنافسات السياسية والإيديولوجية القاسية، ما نذر بدخول البلاد بين مخاطر الفوضى والمستقبل المجهول، وأفرز الوضع الليبي ظواهر عديدة أبرزها تصاعد الأزمات السياسية و فقدان الأمن وغياب الخدمات واستشراء الفساد، ورافقت ذلك تحولات بنيوية في طبيعة الحكم قادت إلى تبلور طبقات سياسية منفصلة عن بنية المجتمع نفسه ومنها نجد فقدان ثقة المواطن بالنخبة السياسية، وفقدان الثقة بين النخب السياسية.

ما من شك أن كُل مُجتمعٍ وطني، في العالم المُعاصر، تقوم في ثقافة وطنية رسمية عامة واحدة مرتبطة بكيان الدولة، و إذا كان فاعليات التوحيد أقوى وأجلى في ميادين السياسة والاقتصاد و الأمن داخل أي مجتمع، ألا أن الميدان الثقافي هو المجال الرحب للاختلاف وللتعدد من أي مجالٍ آخر في المجتمع، وتعزيز الشعور بالفخر والانتماء للوطن. ويقع على عاتق الأفراد أيضًا دور كبير في المحافظة على الهوية الوطنية من خلال التعلم والفهم العميق لأهمية التراث الوطني وقيمته.

تحتاج الأزمة السياسية في ليبيا إلى حل سياسي شامل يأخذ في الاعتبار التوافق الوطني، ولن يتحقق ذلك الا من خلال ترسيخ مفهوم الثقافة الوطنية، والتي من الممكن أن تؤدي الى مصالحة وطنية شاملة يعززها

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

احترام تنوع الثقافات والتعددية السياسية، ويتم تعزيز ذلك في المستقبل من خلال تدعيم المؤسسات التعليمية والاجتماعية والخطاب الديني.

(1-2): المُشكلة البحثية:

تدور مُشكلة الدراسة حول أن الواقع المعاصر في ليبيا يشهد تحديات سياسية و اجتماعية متعددة؛ تتمثل في الانقسامات الداخلية و غياب الاستقرار المؤسساتي و تدخلات خارجية مُعقدة، وتلعب الثقافة الوطنية دورًا حيويًا في هذا السياق، حيث تؤثر على الانتماءات السياسية، وفي تشكيل الهوية الجماعية، وكيف يُمكن لهذه الثقافة أن توجه إلى تسوية سياسة شاملة.

أن الدولة الليبية لا تفتقر فقط لآليات الحكم الرشيد، تُمكن مؤسسات الدولة من تطبيق قواعد وأحكام المرجعية الدستورية التي تنظم شئون البلاد، بل تفتقر الدولة الليبية إلى الإطار التشريعي والتنظيمي التي تسمح بإنشاء مؤسسات الدولة في المقام الأول وتتيح تنظيم إطار تشريعي سياسي واضح المعالم لتسير أمورها، ولا يتحقق ذلك الا من خلال وجود مؤسسات تنشئة قوية وراسخة، تجعل من المواطنين أن يكون انتمائهم الأول للدولة، وتمكنهم هذه المؤسسات من اكتساب المعارف والخبرات في كيفية انتخابهم لقياداتهم السياسية.

ومن هنا تأتي المشكلة البحثية والتي تتمثل في السؤال البحثي التالي:

كيف أثرت الثقافة الوطنية على الأزمة السياسية الليبية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية؟

1- ما المقصود بالثقافة الوطنية؟ وماهي مصادر تهديد الثقافة الوطنية الليبية؟

2- ما المقصود بالأزمة في علم السياسة؟ وماهي أسباب نشوء الأزمة السياسية في ليبيا؟

3- ما أسباب تراجع الثقافة الوطنية في ليبيا؟ وماهي أدوات إدارتها؟

4- ماهي القوى السياسية المتصارعة في ليبيا؟

5- ما هي طبيعة تدخلات القوى الدولية والإقليمية ودول الجوار في الشأن الليبي؟

6- ماهي أهم التحديات التي تحول دون تحقيق توافق بين الأطراف الليبية المتصارعة؟

7- ما هي السيناريوهات المتوقعة للأزمة السياسية في ليبيا؟

(1-3): أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة في كونها تُعالج أحدى أهم القضايا التي أحدثت الكثير من الجدل بين الباحثين ومحللين، و يمكن تبيان أهمية الموضوع من خلال:

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

1- تكمن أهمية الدراسة في كونها تتزامن مع المستجدات التي تشهدها الساحة الليبية.

2- تحتل دراسات الثقافة الوطنية للمواطنين وهوية الدولة أهمية كبيرة في مجال العلوم السياسية، باعتبار أن إلمام المواطنون بثقافة بلادهم والاتفاق على هوية واحدة، أمر لابد من ضرورة توفره في كل دولة، وذلك لتفادي الصراعات الأثنية والدينية والقبلية.

3- توضيح مدى أثر تراجع الثقافة الوطنية على الأمن القومي الليبي، حيثُ أن الأزمة السياسية أثرت على جميع جوانب الحياة في ليبيا خاصةً منها الأمنية و الاقتصادية.

4- كون أن الأحداث في ليبيا للعامل الخارجي دوراً كبيراً فيها، ولعبت فيها الدول الكبرى أدواراً رئيسية على عكس ثورات الدول العربية المجاورة لها، وذلك من خلال استخدام التدخل الدولي للقوة العسكرية.

5- تكمن أهمية الدراسة كونها تقدم مجموعة من الحلول والمقترحات من أجل الوصول إلى توافق بين القوى السياسية المتصارعة في ليبيا، قد تساعد صانعي القرار السياسي سواءً في ليبيا أو على الصعيد الدولي والاقليمي على فهم أكثر عمقاً، بشكل يؤدي إلى تجاوز الخلافات.

(1-4): أهداف الدراسة:

تهدف البحوث العلمية بشكل عام إلى توسيع المعرفة الاجتماعية بجوانبها المختلفة والإجابة على أسئلة مثل (كيف – متى – أين – ولماذا) بطريقة علمية مدروسة ومحسوبة بشكل دقيق يتعلق بموضوع الدراسة، وبناء على ما سبق تم تحديد أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1- التعرف على مفهوم الثقافة الوطنية، وأسباب تراجع هذه الثقافة في ليبيا.

2- التعرف على مدى تأثير النظام الحاكم قبل ثورة 17 فبراير على الأزمة السياسية الراهنة.

3- التعرف على القوى السياسة المتصارعة منذُ عام 2012م.

4- توضيح دور القوى السياسية الكبرى الدولية والإقليمية ودول الجوار في الأزمة السياسية.

5- التعرف على أسباب عدم الاستقرار السياسي في ليبيا.

6- تقديم مجموعة من الحلول و المقترحات التي قد تساعد صانعي القرار في ليبيا.

(1-5): فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسة مفادها:

أن هنالك علاقة طردية بين تراجع الثقافة الوطنية لدى المواطنين الليبيين في العقود الخمسة الأخيرة وبين اختياراتهم لصانعي القرار السياسي في الفترة ما بين أعوام (2012- 2024م).

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

(1-6): أدوات جمع المعلومات:

اعتمدت الدراسة في جمع المعلومات على عدد من المصادر منها رسائل الدكتوراه والماجستير، بالإضافة إلى الكتب والدوريات العلمية والصحف والمجلات ومراكز الابحاث ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة، علاوة على الاستفادة من الدراسات الأكاديمية المنشورة على مواقع الأنترنت.

(1-7): المصطلحات والمفاهيم الإجرائية:

مفهوم الثقافة:

الثقافة هي حجر الأساس للمجتمع، بسبب قدرتها على تزويد بنيته بأطرٍ سلوكية وتنظيمية ومعانٍ وأهداف مشتركة، التي تساعد على توحيد المجتمع نسبيًا، وما أبدعه وأضافه في شتى المجالات الحياتية من معارف وعلوم وآداب وفنون وأخلاق وقيم ساهمت في انتقاله عبر مراحل معينة من البدائية إلى التحضر وفق قانون الحاجات والغائية. (الخواني،2021م:83) .

مفهوم الثقافة الوطنية:

الثقافة الوطنية هي النسيج الكلي من مجموعة الافكار والمعتقدات والقيم، التي تعكس الإرادة الجماعية لشعب ما وتعبر عن همومه وطموحاته في مرحلة تاريخية معينة، تتضمن الثقافة الوطنية السلوك الجماعي وتتميز بكونها نتاج للواقع التاريخي والاجتماعي للمجتمع.(العمري، 2001م: 9)

مفهوم الأزمة:

هي موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينهما في المصالح والأهداف أو نتيجة إقدام أحد الأطراف على القيام بتحدي عمل يمدّه الطرف الآخر المدافع، يمثل تهديداً لمصالحة وقيمة الحيوية، ما يستلزم تحركاً مضاداً وسريعاً للحفاظ على تلك المصالح، مستخدما في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية. (جادالله،2009م:6)

مفهوم الأزمة في علم السياسة:

الأزمة السياسية هي موقف أو طرف أو حالة يواجها متخذ القرار السياسي في الدولة لمواجهتها وحلها، عندما تتلاحق فيها الأحداث، وتتزامن وتتشابك فيها الأسباب بالنتائج، فالأزمة هي لحظة حرجة وحاسمة يتعلق ظهورها في مستقبل الدولة والحكومة السياسية المسئولة عن الدولة لمواجهة الأزمات، وعليه فلابد من تنصيب برنامج أو أكثر، يتم تشغيله في ظروف الطوارئ إذا ما أراد القائمون على الواقع السياسي والإداري تفادي التقهقر

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

على أقل تقدير، وأي محاولة تُجمع فيها معلومات عن مسببات الأزمة ومن ثم تحليلها واتخاذ القرار المناسب بشكل سريع تجميع وفاعل. (كاظم،2010م: 9)

(1-8) : الإطار المنهجي للدراسة:

لتحليل الأزمة السياسية الليبية استعانت الدراسة **بمنهج دراسة الحالة:**

في سعي الباحث لتحقيق الأهمية والتوصل إلى الأهداف و الاجابة على الأسئلة البحثية الخاصة بالدراسة يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج الأمثل لتحقيق الأهداف البحثية لهذه الدراسة، فكما يرى د. صفي الدين محمد عميد كلية الاقتصاد و العلوم السياسية بجامعة القاهرة أن الدراسات الوصفية " تتفق في أهدافها وخصائص المناهج المستخدمة مع طبيعة الدراسات السياسية و أهدافها، فالدراسات الوصفية تستهدف وصف الأحداث والأشخاص والمعتقدات والقيم والأهداف والتفضيل و الاهتمام، وكذلك أنماط السلوك المختلفة وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردًا أو مؤسسة أو نظامًا اجتماعيًا محليًا أو مجتمعًا عامًا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة لها، وهذا المنهج يتضمن مجموعة من القواعد التي تحدد عملية البحث وتتمثل فيما يلي.

(1-9): الدراسات السابقة:

يمكن القول أنه لا توجد دراسات مباشرة تربط بين موضوع الثقافة الوطنية وتأثيرها على الأزمة السياسية، ذلك أن أغلب الأبحاث الأكاديمية التي تم الاطلاع عليها تعرضت لدراسة كل موضوع على حدة، ومن أهم هذه الدراسات التي تم الاعتماد عليها نذكر منها:

1- دراسة بعنوان، "النزاع الليبي المسلح و تداعياته – مقاربة سوسيولوجية" 2023م

يتناول الباحث إشكالية النزاع المسلح، وأثره على المجتمع الليبي، من حيثُ دراسة مفهوم النزاع المسلح وتداعياته الاجتماعية والإنسانية في الحياة المدنية؛ من حيثُ الانتقال السكاني، والوضع الحياتي كم يركز هذا البحث على المسؤولية الوطنية للحد من النزاعات المسلحة، و كيف يمكن النهوض بالمجتمع في مرحلة ما بعد النزاع المسلح، و إعادة التنمية والإعمار، و معالجة كل التداعيات على المستوى العام، حيثُ شهدت أغلب المدن الليبية تبعيات النزاعات المسلحة من خراب و تدمير وقتل وحراك ديموغرافي قسري، ناهيك عن العديد مون النتائج السلبية كتزايد حالات العنف والرعب بين مختلف الكتل البشرية؛ مما يتطلب الأمر إلى ضرورة

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

تبني وضع برامج و سياسات اجتماعية، بغية تحقيق إنهاء الصراعات و تحقيق الاستقرار، والوصول إلى حلول مستدامة تعالج النزاع المسلح، و تقلل من تداعيته المجتمعية.

2- دراسة بعنوان، إشكالية التأصيل المنهجي والمعرفي لمفهوم الهوية الليبية. 2020م

ناقش الباحث إشكالية التأصيل المنهجي المعرفي لمفهوم الهوية الليبية من خلال عدة محاور، درس في المحور الأول مفهوم الهوية الليبية وعلاقته بالمفاهيم الأخرى، وحلل المحاور الثاني أبعاد الهوية الليبية، واستعرض المحور الثالث مستويات الهوية الليبية، وناقش في المحور الرابع مؤسسات تكوين الهوية الليبية.
ويرى الباحث أن أزمة الهوية في ليبيا لم تحظ اهتمامًا كبيرًا من المعنيون بالبحث والدراسة والمعالجة، لذلك فإن إشكالية الهوية لا تكمن في عدم التفاهم لهذه الحقائق فحسب بل في محاولة إنكارها نظريًا وممارساتها واقعيًا من الجماعات المستفادة، بوصفها محددًا رئيسًا لأنماط السلوك والفعل الاجتماعي، والصراع السياسي، وتتمخض تحت هذا التجاهل ولإنكار المصالح الفئوية و الجهوية والمناطقية، الغير عابئة بالآخرين وبعملية الاستقرار السياسي و التنمية المستدامة.

3- دراسة بعنوان، الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار، ليبيا نموذجاً. 2018م.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الدولة الفاشلة، وتحديد أبرز معالمه عبر دراسة الأنموذج الليبي، وذلك بسبب كثرة تداوله في الوقت الحاضر من قبل سياسيين وإعلاميين ومحللين ومفكرين وغيرهم، ولمعرفة الغاية الحقيقية من وراء تصنيف هذه الدولة الضعيفة والمغلوب على أمرها، بالفاشلة؛ إذ على الرغم من أن فشل أداء النظام السياسي في دولة ما هو أمر شائع، إلا أن فشل الدولة بحد ذاتها هو مفهوم أكثر شمولية، بحيث يحاول واضعوه تحديد المؤشرات المعبرة عن ظاهرة الفشل وأسبابها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، لذلك فإن دراسة المصطلح وإسقاطه على أنموذج من الدول التي تعتبر فاشلة في نظر بعض المنظمات والهيئات الدولية كالأنموذج الليبي، من شأنه إعطاء تفسير ووصف دقيق له، ويساهم في تحديد جوانبه المختلفة والمؤشرات الأساسية، في محاولة منا لوضع وتحديد أسس علمية منطقية لواقع الدولة الفاشلة عبر دراسة الأنموذج الليبي.

4- دراسة بعنوان، الثقافة السياسية في المجتمع الليبي. 2017م.

حاول الباحث في هذه الدراسة قياس الثقافة السياسية في ليبيا، وأوضح الباحث هنا أن تردي الثقافة السياسية في ليبيا ليست وليدة اللحظة، بل هي نتاج تراكمات تاريخية، ولقد بين الباحث العوامل المتحكمة في تشكيل الثقافة الليبية، والتي حددها في (الموقع الجغرافي – المؤسسة الدينية – الطابع القبلي – العامل الاقتصادي – المؤسسات التعليمية).

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

وفي المحور الثاني من البحث رأى الباحث أن استمرار النظام السياسي لفترات طويلة دون وجود تداول سلمي للسلطة، يجعل من القيم السلبية تزداد وتتكرس حتى أصبحت خصائص تواجه لكل دارس للثقافة الوطنية في المجتمع الليبي ومنها (انتشار قيم اللاديمقراطية – غياب الثقة بين المواطن والقادة السياسيون– غياب الإرادة السياسية للتغير– انتشار الفاعلون المسلحون من غير الدولة).

وفي المحور الثالث من الدراســـة تحدث الباحث أن بعد كل عملية ثورية، من المتوقع أن تظهر البوادر الايجابية بين المواطنون خاصة فئة الشباب، ومنها: القبول بالتغيير السياسي، الاهتمام بقضايا الثورة، قبول الأخر واحترامه، والمشاركة في التنظيمات السياسية، والاحساس بالانتماء للوطن، ألا أن القنوات الغير رسمية (الأسرة – القبيلة – الاعلام الخاص والعالمي الموجه) جميعها عملت على غرس القيم التقليدية لدى الشباب بدلاً من القيم الحديثة المتمثلة في الانتقال الديمقراطي عبر معيارين الكفاءة والتداول السلمي للسلطة.

5– دراسة بعنوان، الفاعلون المسلحون من غير الدول وتأثيرهم على الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة (2011–2015م).

قدمت الدراسة تعريفاً للفاعلين المسلحين من غير الدول على أنهم تنظيم يستخدم العنف بطريقة غير قانونية بعيداً عن سيطرة الدولة، وهو ما يعد تحدياً كبيراً للدولة القومية في القرن الحادي والعشرين حتى أصبح بعضهم في بعض الدول لاعباً رئيساً في النظام السياسي والاقتصادي؛ وتبرز الدراسة كونها هؤلاء الفاعلين يلعبون في كثير من الأحيان دوراً في خلق الأزمات، غير أنها من جانب أخر توكد أن علاقة الفاعلين المسلحين مع الدولة ليست في كل الأحوال صراعية، ولكن في بعض الأحيان يكون هناك قدر كبير من التعاون والتنسيق بين الفاعلين وبين الدولة؛ و وضحت الدراسة أن أغلب الفاعلين المسلحين من غير الدول في ليبيا اتسموا إما بالطابع الديني أو القبلي، أي أن الدين والقبيلة قد شكلا المحرك الرئيس لمنطلقات أغلب هؤلاء الفاعلين، وتفاوتت درجة تشددهم سواء الديني أو القبلي بحسب أجندتهم السياسية وعلاقتهم مع السلطات المحلية، وموقفهم من الثورة وتفاعلاتهم مع مختلف القوى السياسية.

6 – Study entitled "foreign actors in Libya's crisis" 2017

هدفت الدراسة إلى توضيح سلسلة الأحداث في ليبيا منذ بداية عام 2011م، ووضحت الدراسة أن النهج الذي تدخل فيه حلف شمال الأطلسي في ليبيا كان خاطئ إذ قامَ بالتركيز على الإطاحة بالقذافي ولم يقم بمساعدة ليبيا خلال المرحلة الانتقالية؛ وقدمت الدراسة مواقف الدول الغربية والعربية من الأزمة الليبية، حيث يرى الباحث أن هذه الدول هي السبب الرئيسي في الأزمة الليبية حيث أن كل دولة تتعامل مع الأزمة وفقاً

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

لمصالحها الشخصية و أن تغير الإدارة في كل من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا قد أثر على توجهات تلك الدول إزاء ليبيا.

7-Study entitled "Libya after Qaddafi" 2014.

عرضت هذا الدراسة السنوات الثالثة الأولى بعد سقوط نظام القذافي، وحللت التطورات الرئيسية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، كما شرحت دور المجتمع الدولي والخطوات التي قد يتخذها من أجل مستقبل أفضل، واستخلاص بعض الاستنتاجات المبدئية حول تداعيات التجربة الليبية بالنسبة للجهود المستقبلية لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، وركزت الدراسة بشكل خاص على العواقب الناتجة عن الفشل في إرساء الأمن في أعقاب الإطاحة بالنظام السابق.

(1-10) حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: وتتمثل في دراسة الثقافة الوطنية الليبية، والمفاهيم المقاربة للثقافة. الوطنية مثل الهوية والولاء التنشئة التعليمية وتأثيرها على الأزمة السياسية في ليبيا.
- الحدود الزمانية: وهي دراسة الفترة الزمانية ما بين أعوام (2011م/2024م).
- الحدود المكانية: دراسة تقتصر مكانياً على الدولة الليبية.

المبحث الثانـــي

خصائص الأزمة السياسية الليبية

الثقافة الوطنية السائدة في المجتمع الليبي تُعتبر ثقافة وطنية ضيقة في عمومها ، فقد تبين أن الثقافة الوطنية السياسية في ليبيا ضيقة لأن المواطن لم يستطيع في إطارها المُشاركة في بلورة اختيار النظام السياسي طوال عقود من الزمن، ما نتج بعد التحول الديمقراطي مُخرجات سلبية وما أفرزت عنهُ الانتخابات البرلمانية في أعوام 2014/2012م، التي لم يستطيع المواطن من خلالها إصدار تقييمات واحكام إيجابية للنخب السياسية التي قامَ بانتخابها، أما بعد عام 2014م أصبحت ثقافة المشاركة السياسية في ليبيا تسير على استيحاء، وهو ما أتضح لنا من خلال عزوف عدد من المواطنون على التسجيل في الانتخابات البلدية وعدم الإلمام بالانتخابات البرلمانية والرئاسية؛ لإدراك المواطن واستيعابه قواعد اللعبة السياسية. (السطي، 2017م: 187)

الأزمة السياسية الراهنة في ليبيا والانقسامات بين الساسة تؤثر بشكل مباشر على الثقافة الوطنية الليبية، وتُعمق الصراعات السياسية الانقسامات الاجتماعية وتضعف الشعور بالانتماء الوطني، حيث يمكن أن تؤدي إلى بروز

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

أزمة هوية بين مختلف المكونات الاجتماعية. وضمن هذا السياق، ينقسم المبحث الثاني من الدراسة إلى مطلبين ، **يتناول المطلب الأول الثقافة الوطنية في ليبيا**؛ وذلك من خلال التركيز على الجوانب الرئيسية التالية: أولاً: مصادر تهديد الثقافة الوطنية الليبية. ثانياً: أسباب تراجع الثقافة الوطنية الليبية. ثالثًا: أثر تراجع الثقافة الوطنية على الأمن القومي الليبي. **أما المطلب فسوف يتناول الأزمة السياسية في ليبيا**؛ مع التركيز على جوانب رئيسه ومنها: أولاً: أسباب نشوء الأزمة السياسية في ليبيا. ثانيًا: التعريف بالقوى السياسية المتصارعة في ليبيا. ثالثًا: السيناريوهات المتوقعة للأزمة الليبية.

المطلب الأول: الثقافة الوطنية في ليبيا:

(2-1-1) مصادر تهديد الثقافة الوطنية الليبية:

أثرت الانقسامات السياسية والنزاعات المسلحة، تحديدًا بعد عام 2014م بوضوح في بنى الثقافة الوطنية لدى المواطن الليبي، و أن كان أزمة الثقافة الوطنية في ليبيا ليست وليدة الظروف السياسية والاجتماعية الراهنة، بقدر ماهي أزمة بنيوية أصيلة في بنية المواطن منذُ عقود من الزمن، ويرى الباحث أن هناك عددًا من مصادر التهديد الرئيسة التي تُشكل تهديدًا حقيقيًا على الثقافة الوطنية الليبية ومنها:

1. غياب الإطار الدستوري:

إن غياب إطار دستوري بموجبه يُنظم الحياة السياسية والاجتماعية يُشكل تهديدًا حقيقيًا لأمن واستقرار الدولة الليبية، وهناك اتفاق واضح بين المختصين على ضرورة أن تكون عملية صياغة وإقرار الدستور وفقًا للاعتبارات والترتيبات التي تراعي التوافق والوحدة الوطنية، وعلى الرغم من انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بفبراير/2014م، ألا أنها واجهت عددًا من التحديات الداخلية والخارجية، التي أعاقت إلى حد كبير إنهاء عملية صياغة الدستور إلى تاريخه، ما أثر على شرعيتها عند الرأي العام الليبي والطبقة السياسية. (الشين، 476:2016)

ومع استمرار عملها في بيئة معقدة ومتقلبة، وما نتج من انقساماتها الداخلية، بما في ذلك قلة خبرة أعضائها وآراؤهم الإيديولوجية المُتباينة، عانت الهيئة التأسيسية كثيرًا للتغلب على التحديات العديدة التي واجهتها، ومنها رفض الأقليات تمثيلهم الضئيل في السلطة التشريعية، لكنها تمكنت في النهاية المطاف من إنهاء مُهمتها والموافقة على المشروع النهائي الذي صدر في يوليو/2017م، رغم كل ذلك، تجمدت الخطوة الأخيرة في العملية الدستورية، أي طرح المشروع لاستفتاء شعبي، مُنذ اعتماد البرلمان قانون الاستفتاء المُثير للجدل في أواخر عام 2018م(المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية،2024م:11) .

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

2. سياسة تأجيل الانتخابات:

كان يرى العديد من الليبيين أن إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية بمثابة الضوء الذي يلوح في نهاية النفق المظلم، والتي عقدوا عليها آمالهم في إعادة ضبط الركود السياسي، حيثُ سجل في قوائم المفوضية العُليا لإجراء الانتخابات أكثر من 2,8 مليون ناخب في الانتخابات التي كانت مقررة في 24 ديسمبر 2021م. (المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية، 2024م: 21).

منذُ الاتفاق على خارطة الطريق في مؤتمر برلين أضحى المسار السياسي في ليبيا مهددًا، والتي كان من المُفترض أن يُكلل بانتخاب رئيسًا للدولة.(مركز روبرت شومان، 2021م:2). حيثُ أعلنت المفوضية العليا تأجيل الانتخابات إلى يناير 2022م، التي تعثر بعد ذلك إجراءها نهائياً ، بسبب الخلافات المتعلقة على الأساس الدستوري للعملية الانتخابية "أسبقية الانتخابات التشريعية على الرئاسية أو الرئاسية على التشريعية، السن القانونية للمترشحين، المدة الزمنية للولاية، قائمة المرشحين ، المخاوف الأمنية ، استمرار الانقسامات بين المؤسسات".(السحاتي، 2022م:6-7).

وحتى تاريخ كتابة الورقة لا توجد أي مؤشرات لإمكانية التوصل إلى اتفاق في المدى القريب، يتيح إجراء انتخابات برلمانية و رئاسية، تُنهي المرحلة الانتقالية وتقود البلاد إلى الاستقرار، وتفتح الباب أمام توحيد مؤسسات الدولة.

3. الفاعلون المُسلحون من غير الدولة:

يرتبط بذلك التأثير التقليدي للفاعلين المسلحين من غير الدول عبر مساومة الدولة في بعض القضايا المُهمة والمُلحة وتوليهم المناصب القيادية (الإدارية – السياسية) في مؤسسات الدولة، ولعلَ أبرز مثال على ذلك هو تأثيرهم في العملية السياسية الليبية في غرب البلاد في ظل عدم وجود المؤسسات الأمنية والعسكرية الحقيقة هناك، وهو ما انعكس على تراجع دور الدولة وانهاء احتكارها لصالح هؤلاء الفاعلون.(علاء،2017م: 102).

ويشير تقرير الأمم المتحدة الصادر في عام 2020م بوجود ما يقارب 300 جماعة مسلحة في البلاد بعضها يتبع أشخاص والبعض الاخر تيارات سياسية والبعض يتبع مدن ومناطق، وانتشار 29 مليون قطعة سلاح، (المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية، 2024م: 16). بالإضافة إلى الالغام المتفجرة من مُخلفات الحرب بين أعوام 2011م إلى 2021م والتي أودت بحياة عدد من المدنيين، وأخرها الانفجارات التي حدثت في رالي ليبيا الصحراوي بنوفمبر 2024م. (وكالة الأنباء الليبية https:// lana.gov.ly:2024م)

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

(الشكل1: ترتيب دولة ليبيا من حيث مؤشرات السلام)

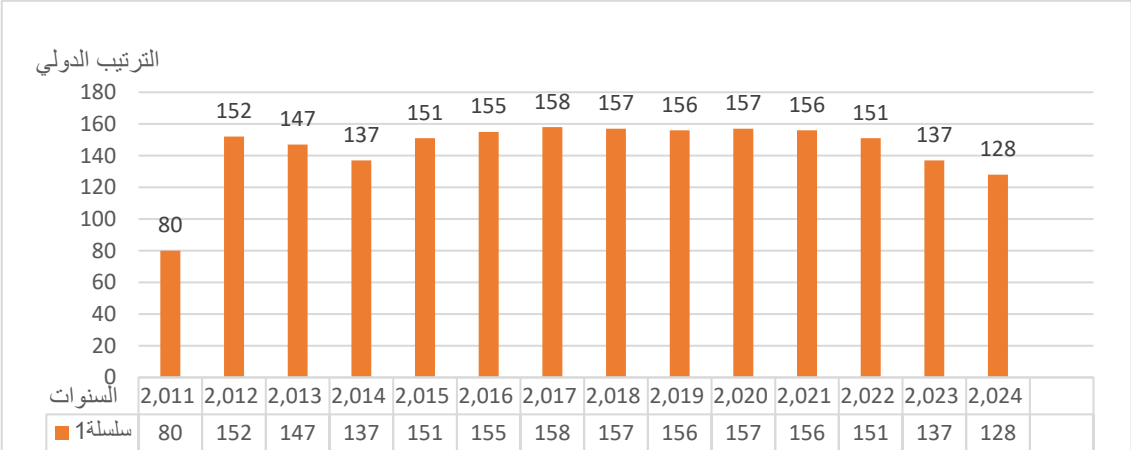

المصدر: بواسطة الباحث من خلال رصد ترتيب مؤشرات السلام العالمي، الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام "IEP" ويعتمد قياس مؤشر السلام وفق ثلاث محاور وهي: النزاع المحلي والدولي في الدولة، ومدى عسكرة الدولة، ومستوى الأمن والامان داخل الدولة.

4. ضعف التنشئة التعليمية:

ضعف مخرجات النظام التربوي في ليبيا يمكن ملاحظته من قبل كُل من له علاقة به سواء أهل الاختصاص العاملون في الحقل التعليمي أو البحاث والأكاديميون المهتمون أو من عامة الشعب، (علي، 2017م:71-72) وهو ما بدأ واضحًا في منتدى دافوس عام 2022م، الذي أشار إلى خروج ليبيا من مؤشر الجودة الدولي التعليمي. (منتدى دافوس،2022م،2)

منذُ سبعينات القرن الماضي، ويشهد قطاع التعليم بمراحله انحدارًا ملحوظًا، حيثُ استخدمه النظام فلسفة الدولة الشاملة بهدف بناء مؤسسات الدولة لخدمه نظامه والإبقاء على السلطة لأطول مدة، ولا يتحقق له ذلك الا بوجود مؤسسات تعليمية لا تواكب التطورات الدولية، تكون مُخرجاتها ثقافة وطنية هشة للمواطن الليبي.(Chivvis and Matini،2014م: 12) فلم يحظَ التعليم في التصنيف الدولي أو الإقليمي بنقطة مضيئة؛ ووفقًا لتقييم الاحتياجات التعليمية المشترك عام 2023م، فأن نقص المعدات التعليمية مثل أجهزة الكمبيوتر والمختبرات والمقاعد والتأخير في توريد الكتب هي عوامل رئيسية تؤثر سلباً على جودة التعليم، كما لا يتلقى المُعلمون أي تدريب إضافي و يفتقرون إلى فرص التطوير المهني المستمر، ويعتبر المنهج التعليمي الليبي الحالي قديمًا و يفتقر إلى الاتساق، (القلالي،2012م:10)، ويعزي تدني جودة المؤسسات التعليمية إلى العديد من العوامل نذكر منها تركز الانفاق التنموي على التعليم والبحث العلمي على الكم وليس النوع، مما جعل نتائج مخرجات الانفاق على التعليم في ليبيا تُختزل في تخريج عشرات الآلاف من حملة الشهادات سنويًا لا تتوافق

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

ومتطلبات سوق العمل الليبي، وبالتالي تكون المخرجات انعكاس لازدياد ظاهرة البطالة، وغياب ثقافة تعليمية واجتماعية (الجيباني، 2024م: 157)، وغياب عدد كبير من المعاهد الحرفية والمهنية. (القلالي،2012م: 24).

لقد عانى قطاع التعليم بعد عام 2014م من الانقسام السياسي، إذ اندلعت الصراعات المسلحة بين الأطراف السياسية في البلاد، بالإضافة إلى حرب القوات المسلحة ضد الجماعات الخارجة على القانون في مدن بنغازي ودرنة، وتعرض عدد كبير من المدارس والمعاهد والكليات لأضرار مباشرة وعانت المدن والمناطق الغير متضررة من عدم الصيانة الدورية، وتشير عدد من التقارير إلى استخدام مدارس كثيرة من بعض التشكيلات المسلحة كمواقع لها، لتتحول من مؤسسات تعليمية إلى ثُكنات ومعسكرات لإيواء المقاتلون وتخزين الأسلحة والذخائر وإلى سجون خارج نطاق القانون، بالإضافة إلى استخدام العديد من المدارس لإيواء الأسر المشردة في المدن التي دارت فيها اشتباكات. (مجموعة البنك الدولي، 2023م: 27) أضافت العاصفة دانيال عبئا إضافيًا على نفاذ الليبيون إلى خدمات التعليم في المناطق المتضررة، ووفقًا لوزارة التعليم تأثر عدد 117 مدرسَة بالفيضانات و تعرضت 44 مدرسَة أخرى لأضرار جسيمة. (مركز العمل الخيري،2023م:15)

5. الهجرة غير المشروعة:

أثرت الهجرات الغير شرعية على بنية وواقع المجتمع الليبي، حيثُ أن أي سلوك غير منظم، يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار؛ ويكون تأثيره سلبيًا على دول العبور ومنها انتشار الأمراض والجرائم والاحتيال وانتشار ظاهرة التسول، وتشكيل عصابات تهريب البشر، والاتجار في الاعضاء البشرية، وارتفاع الاسعار، لذلك عانى الشعب الليبي ويلات الهجرات الغير الشرعية، سياسياً واجتماعياً و اقتصادياً. (أبوزيد،2019م:74)

ومن خلال "منتدى الهجرة عبر المتوسط" تحدث وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية السيد: عماد الطرابلسي، قائلاً أن عدد المهاجرين الغير شرعيون في ليبيا يصل عددهم "2.5مليون" مهاجر، وأن ما يقارب 15 % يعانون أمراض مُعدية، بالإضافة إلى خسارة الدول الليبية إلى ملايين الدولارات من مستحقات الرسوم الجمركية التي ذهبت للخلايا المهربة التي استغلت الحدود الليبية لحسابها الخاص. (التقرير الختامي لمنتدى الهجرة عبر المتوسط،2023م، 3)

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

(2-1-2) أسباب تراجع الثقافة الوطنية الليبية:

1- تعثر عملية التحول الديمقراطي:

شهدت العملية السياسية في ليبيا منذُ تأسيس المجلس الوطني الانتقالي تصاعد حالة من الاستقطاب السياسي الإيديولوجي ما بين التيارات الوسطية والأحزاب الإسلامية والليبرالية، فالنظام السياسي السابق الذي أستمر لأكثر من أربعين عامًا لم تكن فيه دولة بمفهومها التقليدي المعروف، وهو التحدي الأخطر والأهم، والتي نتج عنهُ تدمير أي تمثل للسلطة ولمركزها الذي كان يفتقر إلى جذور راسخة في الثقافة الليبية.

ولم تكن حالة عدم الاستقرار تلك، نتاجًا فقط من لتراكمات عهد النظام السابق في إضعاف البنية المؤسسية للدولة أمنيًا وسياسيًا، بل أن هشاشة السلطات الانتقالية بعد الثورة في مواجهة قوى الانتماءات الاولية الصاعدة القبلية والمناطقية والدينية أسهمت في ديمومة عدم الاستقرار.

ففرص عملية التحول الديمقراطي كما تفيد التجربة، هي تلك المتصلة بوجود الأفراد والقادة السياسيون الذين يتبنون الديمقراطية خيارًا استراتيجيًا والتزامًا وطنيًا، ففي ليبيا اشتدت المنافسة والانقسامات حول كل ما يتعلق بشكل الدستور والحكومة، ولعل التشخيص المناسب لتفسير الحالة التي تعيشها ليبيا بعد الثورة هو الانتقال من حالة الدولة إلى فواعل متعددة سياسية ودينية وقبلية ومنطقية، لم تجد في الأطر المؤسسية الانتقالية ما يحقق مصالحها، وبالتالي، عملت على حيازة القوة عبر امتلاك ظهير مسلح تحول إلى فاعل رئيس في التفاعلات الجارية في البلاد. (الشين،2016م: 490)

2- تردي عمل وسائل الإعلام :

فالمتابع للإعلام الليبي في الفترة الراهنة، يُلاحظ مدى القصور والتخبط الذي يُعاني بكل وسائله خاصة المرئي، نظرًا لدوره السلبي، في تأجيج الصراع والحرب الأهلية، بسبب تفشي خطاب الكراهية والتحريض على العنف. وقد زادت حدة ذلك الخطاب الخطير في ظل الفوضى التي يعيشها قطاع الإعلام بسبب غياب السلطات المختصة المشرفة على وسائل الإعلام وعدم وجود لوائح لتنظيم الإعلام، الأمر الذى أدى أولًا إلى احتكار المال السياسي لقنوات خاصة بدعم من دول أجنبية لتوجيه الرأي العام نحو أجندة سياسية وإيديولوجية، وثانيًا استغلال قنوات الدولة من قبل بعض الأطراف المسلحة لتمريرها أجنداتها مما أضر بالنسيج المجتمعي وزاد من توظيفه كأداة للانتقام والإقصاء وضرب الآخر.

أما بالنسبة لاستخدامات مواقع التواصل الاجتماعي في ليبيا، فقد أصبحت أكثر وسائل الاتصال شعبية، (اللوتي و الفحيل،2017م،4) حيثُ وصل مستخدمون التواصل الاجتماعي حتى يونيو عام 2024م، 80% من إجمالي السكان (بن مسعود وآخرون،2023م:412) وهي حقيقة تعلمت جميع أطراف النزاع في ليبيا

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

الاستفادة منها، ووثقت فريدوم هاوس في تقريرها "الحرية على الإنترنت" لعام 2021م أن ثورة عام 2011م أدت إلى زيادة ملحوظة، في عدد المدونين في ليبيا.

3- غياب المفردة الوطنية و تغليب المفردة الشخصية:

في ليبيا وبالتحديد منذ عام 1969م يُذكر اسم الحاكم او القائد أكثر مما يذكر أسم الوطن، وهي سيكولوجية المجتمعات التي يؤسس فيها العقل على أنماط مطلقة لا تقبل الانتقاد، ويسيطر استبداد وعنف يمارس من ذوي السلطات الدينية والسياسية والعسكرية، ومن نتائج تردي الثقافة الوطنية في ليبيا نخب تعترف فقط بسلطة الزعيم، في التفكير والخطاب والممارسة.

بدلًا من توحيد الصفوف والعمل لصالح البلاد، انخرطوا المسؤولون والساسة الليبيون في صراعات على السلطة والنفوذ، واضِعون مصالحهم الشخصية فوق المصلحة الوطنية، لقد وجد الشعب الليبي نفسه في مواجهة قوى متناحرة، كل منها يسعى للسيطرة على أجزاء من البلاد، هذا السلوك الأناني أدى إلى تعميق الفجوة بين مختلف الفئات الاجتماعية وزاد من تفاقم الأزمة. وفي ظل غياب رؤية وطنية شاملة، بات من الصعب تحقيق المصالحة الوطنية أو بناء دولة قوية قادرة على توفير الأمن والاستقرار لمواطنيها.

4- ضعف الوعي الجغرافي والتاريخي:

جمعت ليبيا بين المؤثرات الإقليمية المغربية والمشرقية وذلك بحكم البيئة الجغرافية التي جعلتها مدخلاً للمغرب العربي وبوابة للمشرق دونما تعارض بين البعدين، بالإضافة إلى توغل الدولة الليبية في داخل القارة الإفريقية بمسافة الفي كيلو متر الأمر الذي جعلها بوابة رئيسية لما وراءها من الدولة الأفريقية كما أعطها هذا البعد هويتها الأفريقية، والمقصود هنا هو التضامن في المجال الدولي سياسيًا واقتصاديًا.

والكثير من الليبيون لا يعرفون جغرافية الوطن، ولا يدركون دور بلدهم وحضرته وما قدمه للحياة في المسيرة الإنسانية، واكثرهم يعيش امية جُغرافية وتاريخية، وعلى مدى القرن العشرون لم تأخذ المعالم الحضارية والاثرية اي اهتمام وطني. (العالم،2020م، 188)

5- عدم تقبل الآخر:

فما يحدث في ليبيا منذ عام 1969م عمليات تطهير أساسها الاختلاف الفكري والثقافي والديني والعرقي والجهوي والسياسي، بمجرد ان تظهر ملامح الاختلاف تواجه بخطابات إقصاء، فيوصف المختلف بالخيانة، وتسلط عليه ممارسات تحرمه من حقوقه لحد تهديد وجوده.

في ليبيا لم نجد أي اتفاق سياسي حقيقي بين الاطراف السياسية المتنازعة، و يلحظ المتابع لتفاصيل ما تطرحه نخب الازمة السياسية في ليبيا حالة الإنكار وعدم الاعتراف بالتقديرات الخاطئة؛ فمن يمضي في مسار يمضي

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

بدون استعداد لإعادة التقييم ونقد الموقف، ودون النظر إلى المصلحة العامة للدولة والمواطن. (رشاد،2016م، 3)

المطلب الثاني (2-2): الأزمة السياسية في ليبيا:

(2-2-1) أسباب نشوء الأزمة السياسية في ليبيا:

لم تشهد الأوضاع السياسية في ليبيا استقرارًا منذُ الإطاحة بالنظام السابق، نتيجة لعوامل متداخلة داخلية متمثلة في غياب الإجماع وانعدام التوافق بين المكونات السياسية و الاجتماعية الليبية، على خلفية تباينات قبلية قديمة وتوجهات سياسية يصعب تجاوزها ولأتقبل الحلول الوسط، وسيطرة قوات عسكرية على العاصمة طرابلس تعمل خارج نطاق القانون، والتي بموجبها تُعيق أي اتفاق سياسي(مظلوم، 2018م:81)، ويمكن تحديد مجموعة من الأسباب الرئيسة التي تشكل الأزمة السياسية الليبية في الآتي:

1- الفساد وغياب قيم الديمقراطية:

يُعد الفساد أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى نشوء الأزمات السياسية، عندما يكون هناك فساد واسع الانتشار في النظام السياسي، يفقد الشعب الثقة في النظام، وعندما يكون هناك انخفاض في مستوى الديمقراطية وانتهاكات لحقوق الإنسان، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى احتجاجات واضطرابات سياسية. (العمامي،2022:15) ومن بين مظاهر الفساد في ليبيا؛ ما ورد في تقارير ديوان المحاسبة، أرقامًا تُلخص حجم الفساد الكبير ودوره في تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية، وتشير تلك التقارير إلى الآتي:

- انفقت الدولة خلال سنوات 2012\2017م ما قيمته 270 مليار دينار لا يظهر لها أثر ملموس؛ بالإضافة إلى انفاق 21 مليار سنويًا على المرتبات؛ ووجود 1.8 مليون موظف حكومي، بمعدل انتاجية لا يتعدى الربع ساعة يوميًا.
- هدر 3 مليار دينار سنويًا على 141 بعثة دبلوماسية بالخارج دون تحقيق أي مصالح للدولة.
- انفاق 5 مليار على الكهرباء و4 مليار دينار على الصحة دون تحقيق نتائج ملموسة.(الجيباني، 2024م: 211)

إن الطغيان السياسي والمتمثل في استئثار القلة بالقرار السياسي وتطويعه لخدمة مصالحها، والتحكم في دواليب السلطات التشريعية والتنفيذية، مرفوض عقلاً ومنطقًا وشرعًا، اليوم نرى في المشهد السياسي الليبي عزوفًا تامًا عن المشاركة السياسية، والتي تُعتبر جوهر الديمُقراطية، وهو ما جعل ليبيا تعاني كثيرًا في مسارها نحو بناء مؤسسات الدولة ودستورها.(ونيس، 2024: 277).

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

الشكل2 (مؤشر تحقيق الديمقراطية في ليبيا)

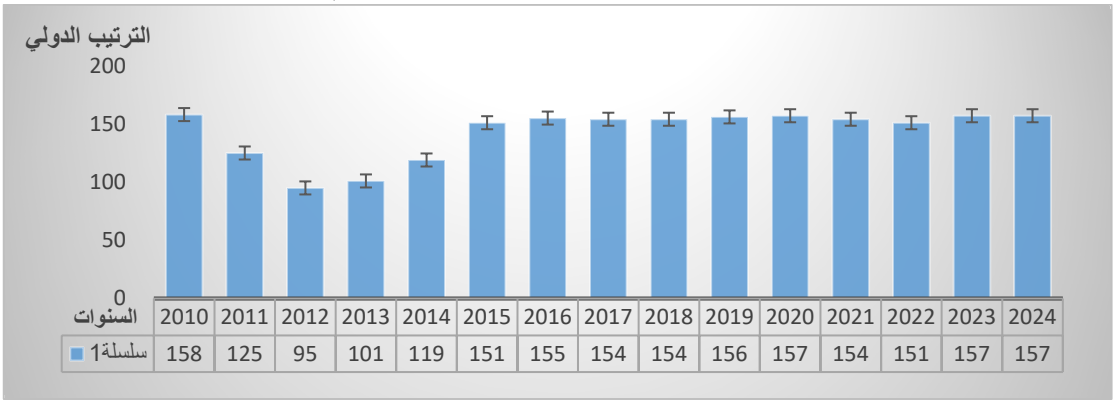

يصدر مؤشر الديمقراطية في كُل عام من قبل وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU) بناءً على عددًا من المؤشرات منها: "التعددية والعملية الانتخابية والحريات المدنية والمشاركة السياسية، في 167 دولة"

2- التمييز الاجتماعي:

يمر المجتمع الليبي بمرحلة استثنائية منذ أكثر من عقد من الزمن، ناتجة عن الخلافات الاجتماعية والنزاعات المسلحة، وأدت إلى عدم الاستقرار المجتمعي، وترتب عنها حروب وصراعات مستمرة، و قادت إلى مالا يحمد عقباه، وفي مقدمة هذه المخاطر الصراع الاجتماعي والنزاع المستمر لغياب الخارطة السياسية المتفق عليها.

وفي ليبيا انخرط أغلب الناس في النزاعات المسلحة بشكل مباشر أو غير مباشر إذ انتقل المجتمع من حياة الأمن إلى حياة الخوف والرعب والبطالة، أدت النزاعات إلى تصنيف الليبيين لبعضهم بعض بمسميات مختلفة امتدت إلى العائلات والأقاليم والمدن والمناطق، وتبرز عدة أساليب في التعامل لما تكون معروفة من قبل، كالسؤال عن الهوية والاعتداء على بعض المارة في الطرقات. (البندق،2023م: 414)

فعلى سبيل المثال في سبها، وهي أكبر مدينة في الجنوب الليبي، أخبر سكان "التبو" منظمة العفو الدولية أنهم يتجنبون الذهاب إلى المستشفى الرئيسي، الذي يقع في جزء المدينة الذي يسيطر عليه قبيلة اولاد سليمان العربية. (مجموعة الأزمات الدولية، 2017م: 10)

3- الصراع الاقتصادي:

يتميز الاقتصاد الليبي بمعظم خصائص اقتصادات الدول النامية، فهو اقتصاد احادي يعتمد بشكل رئيسي على إيرادات النفط كمصدر رئيسي للإنفاق الحكومي وأكبر مساهم في الناتج الاجمالي بل هو أقل الاقتصاديات النفطية العالمية تنوعاً(مظلوم، 2018م:51)، كما أن الاقتصاد الليبي اقتصاد موجه يدار مركزياً و يهيمن القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية.(بوشوشة و مدوني، 2021م:1700)

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

يتعرض الاقتصاد الليبي إلى عدة مشاكل منها هو ما تاريخي ودوري ومنها ما هو حديث، الأولى هي أن منذُ عام 1962م يعتبر الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي حيثُ يعتمد على مورد اقتصادي واحد (البترول) ، الثاني هي الصراعات السياسية والعسكرية المسلحة التي تمر بها البلاد وما أثر ذلك على مجرى الحياة الاقتصادية.(ناصف،2015 م: 167) بدأ الاقتصاد الليبي بالانهيار منذُ عام 2012م، إذ بدأت الفصائل السياسية في حمل السلاح، وفي عام 2015م انخفضت الإيرادات العامة للدولة إلى 16.8 مليار دولار مقابل انخفاض وصل إلى 8.5 مليار دولار في عام 2016م مع العلم أن إجمالي مرتبات القطاع العام ارتفعت من 26 مليار دينار في نهاية عام 2016م إلى 60 مليار دينار في عام 2024م. و في مقابلة تلفزيونية صرح وزير الاقتصاد في حكومة الوحدة السيد/ محمد الحويج أن خسائر التي تسببت فيها الحروب في الفترة من 2012م إلى يناير 2022م بلغت حوالي ترليون دولار. (الاسكوا، 2018م: 18)

ولذا فإن الحكومة الليبية ستواجه مجموعة من التحديات منها انخفاض اسعار النفط والتي سوف تؤدي إلى عجز في الموازنة العامة، (الحويج، 2024م: 316) وبدأ ذلك واضحًا في النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي في10/2024 الذي أعلن في عن عجز في النقد الأجنبي بقيمة 3.8 مليار دولار لعام 2024م حيثُ بلغت الإيرادات 16.5 مليار دولار بينما بلغت استخدامات النقد الأجنبي 20.3مليار دولار حتى تاريخه. (النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي: 2024م)

الشكل 3 (مؤشر مُدركات الفساد)

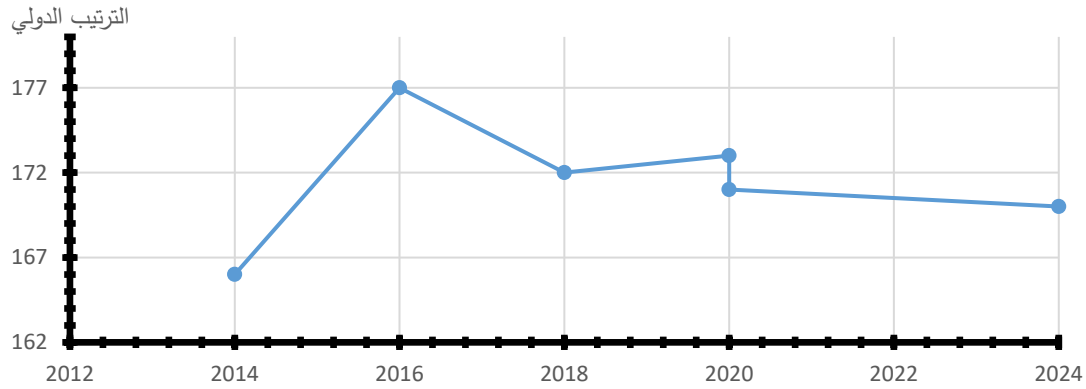

(يصدر مؤشر مُدركات الفساد العالمي من قبل منظمة الشفافية الدولية)
حيث يتم قياس الفساد على مستوى أداء القطاع الحكومي (الإداري/لاقتصادي)

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

4- التدخل الخارجي:

سمحت الأزمة السياسية الليبية لبعض القوى الدولية الفاعلة والإقليمية الصاعدة باتخاذ الساحة الداخلية الليبية مسرحًا ملائمًا لتصفية حساباتها الاستراتيجية المتعلقة بالموارد والنفوذ، و في ظل لعبة التدخلات الإقليمية والعالمية ذات الأجندة الانتهازية، التي تسعى إلى خلق ليبيا على مقاسها و مصالحها، و ليس مقاس المصالح الليبية الحقيقية التي تعود بالنفع على آمن المواطن الليبي وتنمية بُناه المؤسسية.

لذا مع تراكم الأحداث بعد الانتفاضة الليبية في فبراير عام 2011م والتي فتحت الباب للكثير من الاضطرابات والانقسامات الداخلية القائمة على القبلية والمناطقية في الدولة الليبية التي تنفرد بخصائص معينة وساعدت هذه الانقسامات على التدخل الخارجي الإقليمي والعالمي، مما زاد حدة التوترات والصراعات و الانقسامات لحد الدعم العسكري من قبل اطراف إقليمية ودولية.(همام، 2024م:4)

(2-2-3 خارطة القوى السياسية المتصارعة في ليبيا)

لا تزال ليبيا منقسمة سياسيًا بين السلطات السياسية المتنافسة، حيثُ تخضع العاصمة طرابلس لسيطرة المجلس الأعلى للدولة وحكومة الوحدة الوطنية المنبثقة من اتفاق جنيف عام 2021م، بينما يخضع الشرق الليبي إلى مجلس النواب الليبي والحكومة المنبثقة من هذا المجلس، وسوف يقوم الباحث بتوضيح الخارطة السياسية في ليبيا منذُ أول انتخابات تشريعية اجريت في البلاد عام 2012م؛ والقوى السياسية المتصارعة في ليبيا هي:

1- المؤتمر الوطني العام (المجلس الأعلى للدولة) "منذُ يوليو 2012م":

توجه نحو 2,8 مليون ناخب من الليبيين للإدلاء بأصواتهم لانتخاب المؤتمر الوطني العام في السابع من يوليو عام 2012م، وهو ما يمثل حوالي 82% من المواطنين من أصل 3,5 مليون مواطن يحق لهم التصويت، وأسفرت النتائج عن تسجيل 3767 مرشحًا، وكانت نسبة مشاركة المرأة حوالي 15,5%، وتعد هذه الانتخابات أول انتخابات تشريعية عامة تجري في البلاد بعد إسقاط بالقذافي.

أسفرت نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام عن هيمنة تحالف الإسلاميون المكون من حزب العدالة والبناء التابع الإخوان المسلمين، والجماعة الليبية المقاتلة، وقوى جهادية انخرطت في العمل السياسي بالإضافة إلى تحالفت قبلية ومليشيات، ونجحت تلك القوى في تقليص المساحة السياسية التي تحصل عليها تحالف القوى الوطنية ذو التوجه الليبرالي بقيادة محمود جبريل، وذلك بعد أن فاز التيار الوطني بنحو (39) مقعداً من أصل (80) مقعداً، في مقابل (18) مقعداً فقط لحزب العدالة والبناء الذي حاول استقطاب مقاعد أخرى. (مركز كارتر،2012: 5-7)

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

تحوله المؤتمر الوطني العام إلى المجلس الأعلى للدولة بعد توقيع اتفاق الصخيرات، وينظم الاتفاق السياسي علاقة المجلس الأعلى للدولة بمجلس النواب في صياغة التشريعات واستشارته الملزمة في إدارة شئون البلاد، ومن المهام التشريعية للمجلس الأعلى للدولة:

- إبداء الرأي الملزم للحكومة في المشاريع والقوانين قبله إحالتها على مجلس التواب.
- إبداء الرأي الاستشاري في القضايا المتعلقة بالاتفاقيات الدولية.
- اقتراح مشروعي قانوني الاستفتاء والانتخابات العامة بالمشاركة مع مجلس النواب.
- المشاركة مع مجلس النواب في صياغة أو تعديل في الإعلان الدستوري.
- التشاور مع مجلس النواب حول سحب الثقة من الحكومة
- التوافق حول شاغلي المناصب السيادية.

يمثل المجلس 145 عضوًا، منهم 65% من المستقلون، في حين يمثل 12% حزب تحالف القوى الوطنية (الليبيرالي)، و 11% حزب العدالة والبناء (الإسلامي)، في حين يتوزع بقية الأعضاء على العديد من الأحزاب الصغيرة. (الاسكوا،2020م:22)

2- مجلس النواب الليبي (منذ أغسطس 2014م):

علق الناخبون الآمال على مجلس النواب لإخراج البلاد من المشكلات الأمنية والسياسية والاقتصادية الذي تعاني منها، إلا أن الانتخابات التي جاءت نتيجتها في غير صالح ما يعرف بتيار الإسلام السياسي في ليبيا، أدت لظهور معارضين لمجلس النواب، ، ومقر مجلس النواب الرئيسي هو مدينة طرابلس(Mezran and Varveil:2017,)، إلا أن وحسب الإعلان الدستوري بإمكان المجلس عقد جلساته في أي مدينة أخرى، حيثُ توافق غالبيته على اختيار مدينة "طبرق" التي تتسم بالهدوء النسبي لعقد جلساتهم عوضًا عن مدينتي طرابلس وبنغازي اللتان كانتا تشهدا تدهورًا أمنيًا، ثُمَ العودة إلى مدينة بنغازي بدايتًا من عام 2022م، وبلغ عدد نواب المجلس 200 نائب من بينهم 12 نائباً لم يتم تمثيلهم بسبب عدم تمكن المواطنين من انتخابهم في بعض المناطق الليبية التي شهدت تدهورًا أمنيًا مثل مدينة درنة.(تأسيس مجلس النواب الليبي https:// lcss.gov.ly:2014م)

3- المجلس الرئاسي" حكومة الوفاق الوطني" (منذُ ديسمبر 2015):

تأسست حكومة الوفاق الوطني نتيجةً الاتفاق السياسي، المُوقع في مدينة الصخيرات في المغرب في 17 كانون الأول/ديسمبر 2015، وسعى اتفاق الصخيرات إلى تسوية النزاع بين مجلس النواب والحكومة المرتبطة

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

به ومقرهما في المدينتين الشرقيتين طبرق والبيضاء، والمؤتمر الوطني العام وحكومته في طرابلس، وانشأ الاتفاق مجلس رئاسياً يتكون من رئيس للمجلس (يعتبر رئيس الوزراء المكلف للحكومة المستقبلية)، وخمس نواب (نواب رئيس المجلس الوزراء).

أصبح فايز السراج، وهو عضواً غير معروف نسبياً في مجلس النواب من طرابلس رئيساً للمجلس عند التوقيع، وكان من المزمع أن يصبح السراج رئيساً للوزراء حالما يصادق مجلس النواب على الاتفاق، ويوافق على حكومة يتوجب على المجلس تقديمها خلال 30 يوماً، (على أن يوافق المجلس عليها خلال عشرة أيام)، وكان من المتوقع أن تعمل الحكومة الجديدة لفترة عام واحد قابلة للتجديد لستة شهور، على أن يتم حل الحكومتين المرتبطتين ببرلماني طرابلس وطبرق، ويظل مجلس النواب البرلمان الشرعي، بينما يتحول المؤتمر الوطني العام في طرابلس إلى مجلس أعلى للدولة ذو طابع استشاري، وهو هيئة جديدة تشارك في تعيين كبار مسؤولي الدولة. (مجموعة الأزمات الدولية،2016م:3). إلا أن ما حدث بعد ذلك هو رفض مجلس النواب منح الثقة لحكومة الوفاق الوطني وذلك نتيجة الاختلاف على المادة الثامنة من باب الأحكام الإضافية، إذ تنص المادة الثامنة على نقل جميع صلاحيات المناصب الأمنية، والعسكرية، والمدنية إلى مجلس الوزراء.

4- حكومة الوحدة الوطنية (منذُ مارس 2021م):

تشكلت حكومة الوحدة الوطنية أثر الاتفاق السياسي في مدينة جنيف السويسرية لتوحيد الحكومتان: الحكومة المنبثقة من البرلمان (الحكومة الموقتة) والحكومة المنبثقة من الاتفاق السياسي (حكومة الاتفاق الوطني) وأصبح السيد عبد الحميد الدبيبة رئيسًا للحكومة أثر الحصول على 39 صوتًا، الا أنها لم تنال ثقة البرلمان بعد ذلك، ورغم ذلك استمرت الحكومة بالعمل في العاصمة طرابلس لكونها تتمتع باعتراف دولي. (الموقع الرسمي للحكومةgnu.gov.ly :https:// 2021م)

(4-2-2) أثر ضعف الثقافة الوطنية على الأمن القومي في ليبيا:

1- غياب الدولة المنظمة، بمعانها الحقيقي، أي بهيئاتها و مؤسساتها وأجهزتها الأمنية والمالية، هذا ما جعل المواطن يلجأ إلى أقرب مكون منظم إليه، مثل القبيلة أو الجماعات المسلحة، باعتبارها المكون البديل للدولة ، فهذه المؤسسات هي التي توفر له في الظروف الحالية، الوظيفة من خلال (الضغط على المسؤولين)، وتحل له مشاكله القانونية بالعرف أو السلاح وتوفر له الغطاء الاجتماع.(الاسكو،2021م:9)

2- خلل في اداء عمل النظام القضائي، فهو بالكاد قادر على تسيير اعماله، ومنها الضغوطات الأمنية الناتجة عن تدخل التشكيلات المسلحة، ومنها التحديات التنظيمية من قبيل التدخل الاختصاصات في الأنظمة

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

القائمة، فارتباط الهيئات القضائية بوزارة العدل قد يعيق استقلالية القضاء وخصوصًا في حالة الانقسام والصراع، خاصة طبقًا للتشريعات النافذة لوزير العدل سلطة متداخلة مع المجلس الأعلى للقضاء تسمح له بالتخلي في عمل المحاكم واختيار المرشحين للمناصب القضائية.

3- غياب الهيكلة التنظيمية لمعظم البلديات وافتقارها للموارد البشرية، وتشكيل عدد كبير من البلديات تلبية لرغبات جهوية ومناطقية، من دون الخضوع لمعايير موضوعية، سواء جغرافية أو إدارية.

4- تدني مستوى الخدمات من التداعيات المترتبة عن الصراع والنزاع، فقد تأثرت الخدمات الصحية – والاتصالات – والتعليم – والأمن) وتعثرت مؤسسات المجتمع كافة في أداء وظائفها الأساسية إلى جانب تعثر حركة السوق.

5- مغادرة كثير من المؤسسات و السفارات و الشركات الأجنبية لفقدان الأمن، و يعني ذلك اعتراف دول العالم بليبيا كدولة قاصرة لم تكن قادرة على بسط الأمن وحماية المُقيمين على أراضيها.(الاسكو،2020م:53)

(2-2-5) سيناريوهات المتوقعة للأزمة السياسية الليبية:

لاشك أن الحديث عن مستقبل الأزمة الليبية في ظل هذه التشابكات وتباين المصالح يصبح أمراً في غاية الصعوبة، فالحديث عن سناريوهات التسوية والصراع تبدو متساوية، وما يزيد من تعقيد المشهد الليبي هو تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المتداخلة في الأزمة وتعارض مصالحها بشكل كبير للغاية بشكل يجعل أي حديث عن تسوية محتملة أمراً في غاية الصعوبة؛ ويرى الباحث أن هناك ثلاث سيناريوها من المتوقع حدوثها؛ وهي:

1- سيناريو استمرار حالة الانقسام وبقاء الوضع على ما هو عليه:

وهو السيناريو المرجح في ظل حالة الضبابية التي تشهدها الدولة الليبية، حيثُ يواصل ،ابرز الساسة الليبيون محاولة كسب الوقت لزيادة نفوذهم، وهم يعلمون أنهم لا يتمتعون بدعم شعبي كبير ولا يريدون المخاطرة بخسارة السلطة ويستدل الباحث على ذلكَ من خلال إصدار مجلس النواب قانون الانتخابات في عام 2023م، دون توافق مع المجلس الأعلى للدولة وهو ما يُخالف مخرجات اتفاق الصخيرات، الذي منح الصفة الإلزامية لمشاركة مجلسين النواب والدولة حوله القوانين الانتخابية، وأن أي قرار فردي من أحد المجلسين لا يعتد به، كذلك تكليف المجلسين لجنة، (6 + 6) من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة كشرط مسبق لإجراء الأنتخابات الرئاسية والبرلمانية، وهو أمر صعب التحقيق في ظل الاعتراف الاقليمي والدولي بحكومة الوحدة الوطنية، كذلك الرفض الشعبي لوجود أي جسم سياسي موازي.

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

2- سيناريو الاتفاق السياسي:

وفي حقيقة الأمر هذا لن يحدث إلا في حالة وجود مصالحة وطنية شاملة ما بين الأطراف الليبية مع توافق القوى الإقليمية والدولية، وإن كان هذا التوافق من الصعوبة بمكان أن يحدُث ولكن إمكانية حدوثه رهين بالتوافق الداخلي وإعلاء المصالح الوطنية مما يقلل من التداخل الخارجي.

ينطوي هذا السيناريو على نتائج إيجابية كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، الأمر الذي يدعو إلى اعتماده خياراً مفضلًا، ومن النتائج الإيجابية لهذا السيناريو: الحفاظ على الوحدة الوطنية للدولة الليبية وتحقيق الأمن والاستقرار وتحسين الوضع الاقتصادي وفتح المجال للتحول الديمقراطي الحقيقي ووقف التدخلات الخارجية والانعكاسات السلبية على دول الجوار.

3- سيناريو الفيدرالية:

العديد من الأصوات في الشارع السياسي الليبي تتطلب بضرورة عودة النظام الفيدرالي، وترى أنها المخرج من الأزمة السياسية الراهنة، إن المفهوم البسيط للفيدرالية هو أن يقوم كل اقليم في الدولة بإدارة نشاطه السياسي والاقتصادي والأمني بشكل مُفرد، "أي لكل أقليم نظام سياسي واداري خاص به"، ومع وجود نظام سياسي اتحادي تكون العاصمة طرابلس المقر الرئيسي له، مع توحيد وزارتي الدفاع والخارجية بالإضافة إلى السياسات المالية.

في ظل الصراع الحالي قد تكون الفيدرالية مسارًا لإنهاء الأزمة السياسية، حيثُ أن الإشكالية الحقيقية في ليبيا تكمن في عدم قبول الجماعات المسلحة في الانضواء تحت قيادة عسكرية وأمنية موحدة، ومع وجود نظام فيدرالي حقيقي يمكن إنهاء الأزمة السياسية الليبية، وأن كان هناك مجموعة من العراقيل أهمها: الاتفاق على ألية كيف يمكن تقسيم المورد الاقتصادي الوحيد "البترول" في ظل وجود 80% من البترول الليبي في إقليمي برقة وفزان خاصة أن اقليم طرابلس يشكل أكبر الكثافة السكانية الأكبر في البلاد.

الخُلاصـة:

تواجه الدولة الليبية عددًا من التحديات أمام الاستقرار السياسي المنشود، وتنطلق تلك التحديات من خلفيات تاريخية طويلة امتدت لعقود و ظهرت تداعيتها بشكل كبير على كافة الأوضاع في ليبيا على مدار السنوات الماضية، حيثُ أن ليبيا على الرغم من تخلصها من النظام الذي حكم البلاد لاثنين وأربعين عاماً، فإن هناك تركة ثقيلة لا زالت قائمة و تلقي بظلالها على كل المستويات.

وإذا كانت المشكلة الأساسية التي تحول بين الشعب الليبي وتحقيق تطلعاته المشروعة في التحول الديمقراطي منذُ اندلاع الثورة هي الانقسامات السياسية الحادة بين مختلف القوى السياسية المتصارعة، والانتشار الكثيف

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

للجماعات المسلحة التي أصبح لها دور لا يمكن إنكاره في العملية السياسية، إلى جانب تعاظم دور التدخُلات الدولية والإقليمية التي أطاحت في الكثير من الأحيان بمبادرات المصالحة وتسوية الأزمة الليبية

ومنذُ بداية عام 2021م ؛ فقد شهدت الدولة الليبية العديد من التطورات السياسية، ومرت بمحطاتٍ بارزة، وتستمر ملامح المشهد المُرتبك والمُعقد بسبب استمرار حالة الجمود السياسي والإخفاق في الاستفتاء على الدستور التوافقي وإقامة الانتخابات وانقسام السلطة التنفيذية، مما يعني تواصُل المرحلة الانتقالية والدوران في حلقة مفرغة من عدم الاستقرار السياسي.

التوصيات والمقترحات:

1- إعادة تفعيل العملية الدستورية للخروج بدستور توافقي يضع الأسس الرئيسة لليبيا الجديدة، ويكون أساسًا للعقد الاجتماعي ووثيقة للمصالحة وطنية.

2- يوصي الباحث بالعناية بسن القوانين والأنظمة التشريعية للدولة، التي تساعد في تكوين الوعي الفكري والانتماء الوطني لدى المواطنون والتأكد من سلامة جميع الأنظمة من الاختراقات المهددة لأمن الدولة والمجتمع.

3- اتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها ضمان استقلال السلطة القضائية، وتأكيد تمتعها بممارسة قيمها المهنية والإنسانية، وألا يكون عليه سلطان إلا الضمير المهني، والعمل على توفير القوة القادرة على نفاذ القانون.

4- حيادية كافة الجهود المبذولة لدعم العملية السياسية بحيثُ يتم إدانة إي طرف يُفسد أي تسوية السياسية، وتشجيع كافة الأطراف للقيام بواجبهم لتنفيذ الاتفاق السياسي وبناء مؤسسات الدولة.

5- السعي لإنجاح الحل السياسي، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإبداء النوايا الحسنة والمرونة الكتفية لإنجاز توافق يحقق الشراكة الوطنية، ويوقف استنزاف مقدرات الدولة، ويفتح آفاق المستقبل للنهوض والتقدم.

6- ترسيخ قيم المواطنة، فإذا كانت الدولة تقاس بوجود بنية اقتصادية قوية، ووجود مؤسسات سياسية فاعلة وراسخة في العمل السياسي على المستويين المحلي والدولي، فإن وجود وترقية قيم المواطنة يعتبر شرطا اساسيا لتعزيز العملية الديمقراطية وترشيد نظام الحكم.

7- الابتعاد عن ترويج وترسيخ ثقافة القبيلة والمناطقية عبر منصات شبكات التواصل الاجتماعي، وتوعية المواطن بخطورة التداخلات الخارجية، والتي يمكن أن تؤثر في فقدان الهوية الوطنية.

8- إن إضعاف الهوية الوطنية الليبية يتم لصالح الهويات الفرعية سواء كانت قبلية أو مناطقية، والسير في هذا الطريق سيؤدي حتمًا إلى عدم استقرار سياسي، لذلك لابد من الحفاظ على الهوية الوطنية الجامعة مهما كان الثمن.

9- توفير مناخ مناسب وملائم للنخب والكفاءات ومنحها امتيازات و فرص للمشاركة السياسية.

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

10- بناء مؤسسات المجتمع مدني المدني ليكون قادرًا على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ويتجاوب مع كل المتغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الدولية بالحافظ على ثقافته الهوية.

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

المصادر المراجع

أولاً: باللغة العربية:

أ)- الكتب

1- العمري، الشريف، (2001م) ، أضواء على الثَّقافة الإسلاميَّة ، ط9،مؤسسة الرسالة، الرباط.

2- جاد الله، محمود، (2010م)، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع؛ لأردن.

3-ابن مسعود وآخرون، (2023م) ، الإعلام والهوية في الوطن العربي، سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس.

4-الجيباني، صقر،(2024م)، قضايا التنمية الاقتصادية والديمقراطية، المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، ليبيا.

ب)- الدوريات العلمية:

1- البندق، عمر،(2023م) النزاع الليبي المسلح وتداعياته – "مقاربة سوسيولوجية"، المجلة الدولية للبحوث العلمية: الإصدار 2، العدد 12، المملكة المتحدة، ص414.

2- الحويج، حسين،(2024م) "تحليل العلاقة بين تقلبات اسعار النفط والتضخم في الاقتصاد الليبي"، مجلة آفاق اقتصادية: المجلد 10، العدد11، ليبيا، ص167-316.

3- الخواني، خالد، (2021م) "مفاهيم الثقافة والمصطلحات المرتبطة بها"، مجلة القارئ للدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، المجلد 40- العدد 3، اسطنبول، ص83.

4- السحاتي ، خالد،(2023م)، "الانتخابات الليبية ومستقبل الدولة الوطنية" ،مجلة افاق مستقبل، العدد 2، الإمارات العربية المتحدة، ص6-7.

5- السطي، الفيتوري، (2017م)، الثقافة السياسية في المجتمع الليبي، مجلة شؤون اجتماعية، المجلد 34، العدد135،الإمارات العربية المتحدة، ص 187.

6- الشين، علي،(2016م)، أثر التحديات السياسية والأمنية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية: المجلد 7، العدد 1، مصر، ص 476-490.

7- العالم، النعمي، (الخريف2020م)، إشكالية التأصيل المنهجي و المعرفي لمفهوم الهوية الليبية، مجلة الجامعي، العدد 32، ليبيا، ص188.

8- علي، فلاح،(2017م)، تحديات المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا، مجلة المستقبل العربي، المجلد39، العدد 457، لبنان، ص72.

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

9- بوشوشة و مدوني،(2021م)، "الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17/فبربر" ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية: المجلد2، العدد2، ليبي، ص 1700.

10- همام، أحمد،(2024م) ، تأثير التدخلات على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا"، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية،السنة الثالثة، العدد الثاني، مصر. ص4.

11- ناصف، علي، (2015م) "التحديات التي تواجه لاقتصاد الليبي"، مجلة الجامعي، العدد 25، ليبيا، ص167.

12- ونيس، إبراهيم،(2024م)"التداعيات السياسية و الاقتصادية و آثارها على الجانب الاجتماعي: دراسة للحالة الليبية بعد ثورة فبراير 17،المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة، العدد3، تركيا، ص277.

- البحوث في المؤتمرات:

1- العمامي، إيمان،، 2022م، السياسة وعلاقتها بالفساد وتأثيراتها على المجتمعات، المؤتمر الدولي حول انتشار ظاهرة الفساد في المجتمع "الأسباب والحلول"، جامعة سبها. ص15.

2- القلالي، عبد السلام، 2012م، "المنظومة التعليمية في ليبيا عناصر التحلي، مواطن الإخفاق، استراتيجية التطوير"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتعليم، المندوبية الليبية لدى اليونيسكو، طرابلس، ص10-24.

ج) الرسائل العلمية:

1- أبو زيد، محمد،(2019م)، "الهجرة الغير شرعية و أثرها على الأمن القومي الليبي 2011-2017م "رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط:، قبرص.

2- علاء، أحمد،(2017م)، "الفاعلون المسلحون من غير الدول وتأثيرهم على الاستقرار لسياسي في ليبيا"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

3- كاظم، نصير،(2010م)، "الولايات المتحدة الأمريكية، وإدارتها للأزمات الدولية"، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة كلمينتس ، بغداد.

4- مظلوم، حسين،(2018م)، "الدولة الفاشلة بين المفهوم المعيار "ليبيا نموذجاً"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،الجامعة اللبنانية، لبنان.

د) مراكز الأبحاث:

- المراكز الحكومية:

1- الاتفاق السياسي الليبي وضرورة إعادة صياغته مجموعة الأزمات الدولية: تقرير الشرق الأوسط رقم 170، (4 نوفمبر/2016م) ص 3.

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

2- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي بتاريخ (30 -11-2024م).
3- "تقرير رصد ومتابعة الاقتصاد الليبي" ، مجموعة البنك الدولي، (خريف 2023م) ص27
4- دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع التحديات ولآفاق الأمم المتحدة: الاسكوا، ازدهار البلدان كرامة الإنسان،(2020م) ص53
5- دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع التحديات ولآفاق "الأمم المتحدة: الاسكوا، ازدهار البلدان كرامة الإنسان"،(2020م).14.
6- فوضى انتشار السلاح في ليبيا، المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية (يوليو 2024م). ص 16-21.
7- "كيف أصبح أقليم فزان أحد الحدود الجديدة لأوروبا" ، مجموعة الازمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم 179، (2017م). ص10.
8- مُستقبل الانتخابات في ليبيا بعد إقرار قانون الانتخابات من البرلمان، المركز الليبي للدراسات الامنية والعسكرية، (يوليو 2024م)، ص11.
9- نادرة الشريف "انتخابات ليبيا في غياب الدستور: مغامرة خطيرة"، مركز روبرت شومان للدراسات العليا (2021م). ص2.
10- نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنية، الأمم المتحدة "الاسكوا"(ديسمبر 2021م).ص18.

- المراكز الغير حكومية:

1- انتخابات المؤتمر الوطني العام ، مركز كارتر، الولايات المتحدة الأمريكية،(27 يونيو 2012م) ص 6-7.
2- تقرير مُخرجات المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس "العالم يقف عند نقطة تحول: السياسات الحكومية واستراتيجيات الاعمال، سويسرا، (22-26 مايو 2022م). ص2.
3- رشاد، إسماعيل، "تفكيك مستويات الصراع ومسارات خيارات بناء الدولة"، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، (مارس 2016م) ص3.
4 - عاصفة دانيال الوضع الإنساني في شرق ليبيا وتدخلات القطاع الخيري المتوقعة (المركز العالمي لدراسات العمل الخيري، الكويت،(أكتوبر 2023م) ص15.
5- فاطمة اللوتي، رضا فحيل، "رصد خطاب الكراهية في الفنوات التلفزيونية"، طرابلس: المركز الليبي لحرية الصحافة؛ التقرير الأول؛ فبراير (2017م) ص4.

المجلد الثالث
العدد الخامس
مارس 2025

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.82

6- مخرجات منتدى "الهجرة غير المتوسط "،طرابلس،(2024/7/17م) ص 3.

7- مشروع الدستور في ليبيا هل تم اغتياله، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية" ، طرابلس، (15 سبتمبر/ 2024م). ص11.

ثانيًا: المراجع الاجنبية:

1- Christophers Chivvis, Jeffrey Matini "Libya after Qaddafi", Rand Foundation, smith Richardson" (2014).P12.

2 - Karim Mezran, Arturo Varvelli "foreign actors in Libya's crisis" 'Atlantic council (July/2017)P37.

ثالثًا: المواقع الالكترونية:

1- وكالة الأنباء الليبي، طرابلس، 8 نوفمبر 2024م، انفجار لغم في سيارة برالي تي تي بودان، https:// lana.gov.ly

2- . تأسيس مجلس النواب الليبي 2014 https:// lcss.gov

3- (الموقع الرسمي لحكومة الوحدة الوطنية 2021م https:// gnu.gov.ly